أثر فاعلية قرائن التعليق في افتراض المباني والتراكيب بين تفسير اللفظ وسلامة المعنى في كتب إعراب القرآن ومعانيه

أ. م. د. خالد نعيم شناوة م.م. جعفر محمد عبد الرضا
جامعة البصرة

ملخص البحث

تناولت في هذا البحث الألفاظ والتراكيب المفترضة عند معربي القرآن الكريم ومن بحث في معانيه وتفسيره، التي جاؤوا بها من أجل سلامة المعنى المترشّح من النصّ أو التركيب القرآني, إذ إنَّ العلائق التركيبية للأبنية في بعض النصوص القرآنية تكون صحيحة نحويًّا إلَّا أنَّ هذا المستوى النحوي لا يكشف عن المعنى المراد.

فالنظر في الأبعاد واعتمادها ضوابط وموجهات كاشفة عن وجود الافتراض النحوي الذي يعمل على سلامة المعنى يشير إشارة واضحة للتداخل العميق بين المستوى النحوي والمعنى, كما يبين أنَّ عملية تحديد الإعراب لعنصر من العناصر أو وجود تقديم وتأخير أو افتراض عنصر أو تركيب محذوف لا يمكن أن يتمَّ بصورة صحيحة دون النظر في معنى ذلك العنصر ومعنى العناصر الأخرى التي يرتبط بها كذلك في الدلالة العامة للتركيب, إضافة إلى الموجه الخارجي المتمثل بقرينة المقام وما يترشح عنها من معنى يعمل على توجيه النصّ إعرابيًّا.

لذا فقد أخذتُ في الحسبان أن أقف على بعض النصوص التي تحتمل ذلك الافتراض أو التأويل من أجل سلامة المعنى, وقد خضع البحث لجانب الانتقاء في عرض النصوص التي تدلُّ على تبلور هذا الجانب, فالغاية من البحث استخلاص بعض النتائج التي تبين أثر المعنى في الافتراض النحوي.

Assumption of formations and structures between the interpretation of terms and safety of meaning in the books of parsing the Quran and its meanings until the end of the eighth century Hijri

Assis Prof Dr. Khalid NaeemShnawa
Assis Teacher Jafar Mohammed Abd Al Ridha
University of Basra

Summary

In this research , I took the supposed terms and structures that assumed by parsers of holly Quran and those who searched in its structures and

meaning which created for the safety of the candidate meaning from Quran texts or structures. As the structure seculars of the formation in some of the Quran texts be grammatically correct , but this grammatical level doesn't reveal the intended meaning.

So, the interest in the meaning is obvious at the Quran parsers since carrying the meaning produces from a deep realizationby the close association between the grammatical and the connotations of the elements.

Their interest was not limited to the lexical meaning of the expression , but rather to the semantic meaning of the structure and what can be produced from of the semantic dimensions that caused by its structural relations. So the consideration of dimensions and adopting them as controls and revealing vectors of the existence of the grammatical presumption which focus on the syntactically level and meaning. It also shows that the process of interpretation rating for a certain element or the existence of some submissions and delay or presumption an element or an omitted structure can not be properly without making consideration for the meaning of that element and the meaning of the other elements that are related to it , also in general structure indication, in addition to the external vector represented by place secular, and what meaning is producedwill work on the text syntactically routing.

Therefore , I took in account to stand on some texts that bear such assumption or interpretation for the safety of meaning , and even the research has undergone by picking in view texts that indicate placed on this side crystalized.

Finally, the purpose of the search is to use some of the results that show the effect of meaning in grammatical assumption.

توطئة

ترتبط العناصر في الجملة العربية بعلائق نحوية مختلفة ومنها العلاقة بين الفعل والفاعل, والفعل والمفعول به, والمبتدأ والخبر ... الخ, وهذا الارتباط يتبعه ارتباط دلالي يتشكل في بعدين:

الأول: منها يتمثل في العلاقة بين الملحظ الدلالي للوظيفة النحوية والمعنى المعجمي للفظ المعبر عن تلك الوظيفة, وبيان ذلك في قوله تعالى: **((وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ))**(سورة الأعلى4 ــ 5) نجد أنَّ المعنى المعجمي تارة يحكم على أنَّ النص القرآني جاء على ظاهره دون افتراض أو تأويل في عناصره النحوية،وأخرى يحكم بغير ذلك كما في قول

النحاس: ((وفيه قولان: أحدهما والذي أخرج المرعى أحوى أي أخضر يضرب إلى السواد فجعله غثاء))[1] هذا إذا كان المعنى المعجمي لكلمة (أحوى) اللون الأخضر الذي يضرب إلى السواد ،فهنا يفترض النحاس تقديمًا وتأخيرًا بين عناصر النص، ويكون تقدير الكلام (والذي أخرج المرعى أحوى) ويكون (أحوى) حالًا للمرعى وذلك بسبب عدم انسجام المعنى المعجمي مع كلمة (غثاء) التي تعني النبات اليابس،والقول الآخر: ((والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أسود وهذا أولى بالصواب))[2] ،هذا يعني أنَّ النص جاء على ظاهره دون افتراض تقديم وتأخير وذلك عندما يكون معنى (أحوى) دالًا على السواد فيكون منسجمًا مع دلالة (غثاء) بالتالي يكون صفة له.

ومنه أيضًا قوله تعالى : ((**فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ**)){البقرة: 260}

إنَّ المعنى المعجمي لـ (صرهن) يكشف أنَّ في التركيب افتراضًا قائمًا على التقديم والتأخير مرة وأخرى بقاء التركيب على ظاهره، إذ يبين أنَّ الجار والمجرور في قوله (إليك) لا يصح أن يتعلق بالفعل (صرهن) إذا كان بمعنى، ويكون في الكلام تقديم وتأخير ويصح أن يتعلق به إذا كان بمعنى آخر(("فصرهنَّ" ... قرئ ... بضم الصاد وبكسرها ... والمعنى فيهما: فأمِلْهُنَّ واضمُمهنَّ: ففي الكلام تقديم وتأخير ولا حذف فيه, والتقدير: فخذ أربعة من الطير إليك فقطعهن))[3]،فتعليق الجار والمجرور(إليك) بقوله (فخذ) أو بقوله (فصرهنَّ) والتقديم والتأخير إنَّما يكشف عنه المعنى المعجمي أو القرينة المعجمية، فالعلاقة النحوية نفسها تُرفَض إذا كان اللفظ بمعنى ما، وتُقبل إذا كان اللفظ بمعنى آخر, فصورة نظم العناصر في الجملة وظهور بعض المواقع متتالية فيها قد يوحي بوجود علائق نحوية بين عناصر معينة إلَّا أنَّ النظر في دلالة الكلمات في الجملة كثيرًا ما يؤدي إلى رفض تلك العلائق الظاهرية.

إنَّ العلائق التركيبية بين الأبنية في الأمثلة السابقة صحيحة تمامًا, ولكن لا يمدنا المستوى النحوي المجرد بالدلالة العامة بمعايير الصحة النحوية وبضوابط تحديد العلائق التركيبية بين عناصر الجملة، وهل هناك افتراض أو لا؟ فهذا يوضح أهمية الربط بين تحديد إعراب الكلمة ومعناها المعجمي.

دراسة المعنى المعجمي للفظ كانت تتم في الغالب عن طريق المواقع التي يحتلها اللفظ في التركيب, وهذا منهج نجده واضحًا عند معربي القرآن الكريم ؛لأنَّ النظر في معاني الألفاظ يصدر عن إدراك عميق بالارتباط الوثيق بين الوظائف النحوية ودلالات العناصر التي تعبِّر عنها، وهذا نجده في التراث النحوي الذي أفاد منه معربو القرآن الكريم، فمن الأمثلة الدالة على دور المعنى المعجمي للفظ وتأثيره في تحديد وظيفته النحوية نجده عند سيبويه في أبواب متفرقة من الكتاب[4].

أمَّا الثاني: فيتمثل في العلائق الدلالية بين دلالات الألفاظ في التركيب الواحد وهذه العلائق قد تكون متوافقة فينتج عنها تركيب صحيح يستغني به المعرب عن اللجوء إلى الافتراض أو التأويل, وقد تكون متعارضة فينتج عنها تركيب خاطئ من جهة المعنى ويمكن أن نمثل لهذا النوع بالشكل التالي:

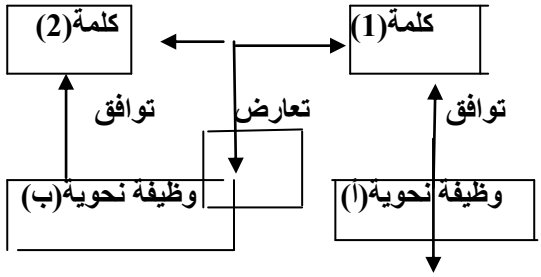

فالكلمتان 1و2 تتوافق دلالة كل واحدة منهما مع الملحظ الدلالي للوظيفة التي تمثلها "أ" و "ب", ولكن ارتباطهما بالعلاقة النحوية الممثلة لها هنا ينتج عنه ارتباط دلالي مرفوض بين الكلمتين[5] فمن ذلك (مثلًا) تمييزهم في الخبر بين اسم الزمان واسم المكان، وتمييزهم في المبتدأ, بين الجثة والحدث, فاسم المكان يصلح أن يكون خبرًا عن الجثة والحدث, أمَّا اسم الزمان فلا يكون خبرًا إلَّا عن الحدث((والعلة في ذلك أنَّ الجثة والحدث قد تكون في مكان دون مكان, فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره, وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان, مثال ذلك أن تقول: "زيد خلفك فـ (خلفك) خبر عن زيد وهو مكان معلوم يجوز أن يخلو منه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرها, فإذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده, وكذلك (القتال أمامك) يجوز أن يقع في مكان غير ذلك. وأمَّا ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد؛ لأنَّ الأحداث ليست أمورًا ثابتة موجودة في كلِّ الأحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت, فإذا قلت: "القتال اليوم أو الخروج بعد غد" استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الحدث, وأمَّا الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلِّها, لا اختصاص بحلولها في زمان دون زمان, إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة, فإذا أخبرت وقلت: "زيد اليوم أو عمرو الساعة" لم تفد المخاطب شيئًا ليس عنده؛ لأنَّ التقدير: "زيد حال أو مستقر في اليوم", وذلك معلوم؛ لأنَّه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم؛ إذ كان الزمان لا يتضمن واحدًا دون واحد))[6]،فالعلة ليست في وقوع اسم الزمان خبرًا, فهذا مما يجوز ويكثر, ولكن في وقوعه خبرًا عن جثة أي في العلاقة الدلالية الناتجة عن الارتباط النحوي بين اسم العين واسم الزمان ،هذا الذي تكشف عنه القرائن النحوية وبالخصوص في هذا الموطن قرينة الإسناد والقرينة المعجمية، فالاختصار على البعد النحوي الخالص قد لا يفي في توجيه التركيب؛ لأنَّ التركيب قد يقتضي وجود افتراض أو وجود تقديرٍ لسلامة المعنى على الرغم من سلامته نحويًّا, فالمستوى الدلالي المتمثل في معاني الألفاظ والعلائق الدلالية بين عناصر التركيب يشكل في بعض صوره قيودًا على تواشج المستوى النحوي المجرد, فتصبح الصحة النحوية مقيدة بالاستقامة الدلالية, فإنَّ عدم النظر في موجب المعنى قد يؤدي إلى الاعتماد على الصورة السطحية لنظم العناصر في الجملة وما توحي به من علائق تركيبية وترتيب في مواقع يفرضها النظام النحوي للغة, وهذا أمر يقود في كثير من الأحيان إلى الخطأ في الإعراب والوقوع في التناقض وإنتاج معنى مرفوض لذلك يجب على

المعرب أن يتجاوز البنية السطحية للجملة والصورة التي تكون عليها نظم العناصر في التركيب إلى ما يستبطنه التركيب من علائق دلالية تفرضها معاني الألفاظ والدلالة العامة للجملة.

لم يقتصر اعتماد النحويين المعنى ضابطًا في توجيه الإعراب على المعاني المعجمية للألفاظ وما تتطلبه من علائق تركيبية مخصوصة, بل جاوزوا ذلك إلى المعنى الدلالي العام للتركيب وما ينتج عن العلائق التركيبية فيه من أبعاد دلالية يمكن أن تصنف في مستويات من حيث القبول أو الرفض.

فالعلاقة بين العامل والمعمول منضبطة عندهم بصحة المعنى واستقامته((فالمعاني النحوية مقترنة بالمحل الذي يتسلَّط عليه العامل النحوي في حركته عبر فضاء الجملة))[7] إلَّا أنَّ تسلط العامل على المعمول مقيد بشرط مهم جدًا يتمثل في صحة المعنى واستقامة دلالته, وانعدام هذا الشرط يؤدي إلى استحالة قيام علاقة نحوية بينهما، وما الافتراض النحوي أو التقدير والتأويل في كثير من صورهما إلَّا وسائل علمية لجأ إليها النحويون لحل الإشكال الناتج عن مثل هذه الصور المرفوضة أو المتناقضة في معناها.

ومما يتطلبه التركيب من افتراض نحوي لصحة المعنى هو بسبب ما يترشح عن السياق من معنى منشود، إذ يشكل الامتداد بالنظر في محيط الجملة اللغوي موجهًا مهمًا يُعتمَد في كثير من الأحيان في إعراب عنصر من عناصر الجملة أو دليلًا على وجود افتراض نحوي في التركيب.

ويعدُّ التوافق الدلالي في النصِّ المدروس من أهم الأسباب وراء جعل السياق اللغوي وما يترشح عنه من معنى ضابطًا من ضوابط توجيه الإعراب في الجملة لعلَّ النظر في كتب تفسير القرآن وإعرابه يدلُّ دلالة قاطعة على أهمية هذا الأمر عندهم.

إنَّ النظر في الأبعاد واعتمادها ضوابط وموجهات كاشفة عن وجود الافتراض النحوي الذي يعمل على سلامة المعنى يشير إشارة واضحة للتداخل العميق بين المستوى النحوي والمعنى بقسميه المعجمي والدلالي، كما يبين أنَّ عملية تحديد الإعراب لعنصر من العناصر أو وجود تقديم وتأخير أو افتراض عنصر أو تركيب محذوف لا يمكن أن يتم بصورة صحيحة دون النظر في معنى ذلك العنصر, ومعنى العناصر الأخرى التي يرتبط بها كذلك في الدلالة العامة للتركيب الذي يتضمنها إضافة إلى الموجّه الخارجي المتمثل بقرينة المقام وما يترشَّح عنها من معنى يعمل على توجيه النص إعرابيًّا, وقد يعدُّ في بعض الأحيان الفيصل في تحديد الصورة الإعرابية المختارة في التركيب الذي يحتمل أوجهًا إعرابية مختلفة، وهذا أمر وعاه معربو القرآن الكريم وممن بحث في تفسيره ومعانيه لذا، فإنَّ الاختصار على البعد النحوي المجرد والشكل الخارجي للتركيب لا يقدم وصفًا شاملًا ودقيقًا للنظام النحوي للغة، وإنَّه لا بدَّ لتحقيق هذه الغاية من استبطان التراكيب والتجاوز عن ظاهر العلاقات والنظر فيما يثوي وراءها من معانٍ خفية وعلائق دلالية لا يمكن الوصول إليها في أحيان كثيرة إذا توقف التحليل عند ظاهر العبارة.

من النصوص الواردة في هذا المبحث:

قوله تعالى: **{يبين الله لكم أن تضلّوا والله بكلِّ شيء عليم} {النساء: 176}.**

اختلف النحويون في إعراب وتقدير(أن تضلّوا) وذُكِرَت ثلاثة أوجه:

((أحدهما: هو مفعول "يبين"؛ أي: يبين لكم ضلالكم؛ لتعرفوا الهدى.

والثاني: هو مفعول له تقديره: مخافة أن تضلّوا.

والثالث: تقديره لئلا تضلّوا, وهو قول الكوفيين, ومفعول يُبين على الوجهين محذوف؛ أي: يبين لكم الحق))[8].

إنَّ ما جاء في هذه الآية من افتراض عنصر محذوف سواء كان حرفًا أم اسمًا تكشف عنه القرينة العقلية، فقوله سبحانه وتعالى (أن تضلوا) هو تعليل لتبيين الله لكم والمقام مقام امتنان؛ لذا فإنَّ المعلَّل به هو انتفاء التضليل لا وقوعه, وهذا يقتضي افتراض عنصر محذوف يحوّل الإثبات إلى نفي ،هذا التحول يتحقق إمَّا بقرينة الاختصاص أو قرينة الأداة، فالبصريون اعتمدوا قرينة الاختصاص وعلى وجه الخصوص قرينة غائية العلة وهي القرينة الدالة على المفعول لأجله, أو له وهي التي تتحقق بسبب ما يفرضه طبيعة التركيب النحوي ووظيفته في أداء المراد, وعدم التباسه مع غيره, مع ملاحظة القرائن التي تعين على الفهم وبيان القصد كما هو الحال في القرينة العقلية، فذهب البصريون إلى تقدير مضاف إليه وأنَّ محله النصب؛ لأنَّه مفعول له, فلما حذف قام المصدر مقامه[9] ،فالبصريون عندهم (("لا" لا تضمر, وإن المعنى: **يبين الله لكم كراهة أن تضلوا**, ولكن حذفت "كراهة"؛ لأنَّ في الكلام دليلًا عليها, وإنَّما جاز الحذف عندهم على حد قوله: (واسأل القرية) والمعنى واسأل أهل القرية, فحذف الأول جائز, ويبقى المضاف إليه يدل على المحذوف))[10] ،وقدَّم أبو البركات هذا القول وجعله أوجه الوجهين[11] ،واعتمده جمع من المفسرين والمعربين[12].

أمَّا الكوفيون فقد اعتمدوا قرينة الأداة في توجيه إعراب النص ومعناه, وهي من القرائن اللفظية المهمة في تحليل معنى النص وتوجيهه ؛ لأنَّها عبارة عن مبنى تصريف تؤدي معنى التعليق[13]،((فالعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنَّما تكون بين الأجزاء المختلفة في الجملة, والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في العربية الفصحى))[14]؛لذا اعتمد الكوفيون عليها عندما قدَّروا (لا) نافية لتعمل على تحول الإثبات إلى نفي مما يترشح عن ذلك علاقة الربط بين المصدر المؤول وما سبقه من كلام، فإنَّ اتكال هذا النص على هذه القرينة تنشأ من العلاقة بين أجزائه.

لذا نجد أنَّ علي بن حمزة الكسائي(ت189ه) يذهب إلى تقدير (اللام) قبل (أن) و (لا) بعدها فيما نسبه إليه بعض المفسرين وتابعه[15] أبو زكريا الفراء(ت207ه) في ذلك فقال: ((وقوله يبين الله لكم أن تضلّوا: ألَّا تضلوا))[16] ولكن لما كانت قرينة الأداة لا تدلُّ على معانٍ معجمية ولكنَّها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان بوظيفة خاصة، لهذا قال البصريون:((فأمَّا حذف (لا) وهي حرف جاء لمعنى النفي فلا يجوز))[17].

أما أبو جعفر النحاس(ت338ه) فقد ذكر((أنَّ المعنى يبين الله لكم الضلالة أي فإذا بيَّن لكم الضلالة اجتنبوها))[18]؛لأنَّ ((من تبين له الضلال تبين له الحق, فإنَّ معرفة أحدهما متضمن بمعرفة الآخر ولا دونه))[19]،هذا التوجيه يمثل الرأي الأول الذي ذكره أبو البقاء العكبري(ت616ه) في تبيانه، ويبدو أنَّه أقرب إلى روح اللغة؛ لأنَّ الأصل في الكلام أن يبقى على ظاهره دون تأويل أو افتراض عنصر محذوف، أمَّا ما ذهب إليه البصريون هو أقرب إلى قواعد الحذف والتقدير من الكوفيين الذين قدَّروا شيئين هما اللام ولا النافية, ومن قواعد التقدير تقليل المقدّر ما أمكن، أمَّا افتراض البصريين مفعولًا لأجله محذوفًا فهو تقدير لكلمة واحدة.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: **{...اللهُ أعلم حيث يجعل رسالته ...}** {الأنعام: 124}.

موطن المباحثة {أعلم حيث}.

لجأ النحويون إلى عدد من الأساليب لتأويل النصوص لما يطلبه صحة المعنى، ومن ذلك افتراضهم عاملًا محذوفًا في هذا النص على الرغم من أنَّ ظاهر النص والصناعة النحوية لا تقتضيه، فالافتراض هنا هو من أساليب تخريج النصوص التي يبدو ظاهرها مخالفًا للمعنى كما سيتضح فيما يلي، فهو((يرتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية, ويبنى هذا الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب))[20]،فهو افتراض إعادة صياغة التركيب وسبكه من جديد بهدف تصحيح المعنى، ويتم ذلك بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه والذي تصل من خلاله إلى تصور يوفق بين التركيب النحوي والمعنى المترشح من خلال عناصره التركيبية.

لو رجعنا للنص القرآني نجد أنَّ الصنعة النحوية لا تقتضي افتراض عنصر محذوف، إذ إنَّ (حيث) المتعارف عليها عند النحاة ظرف مكان[21], وبالتالي يمكن أن يكون (أعلم) مضافًا والظرف مضافًا إليه، ما يمنع هذا التوجيه هو المعنى، مما اضطر النحويون إلى افتراض عامل يعمل النصب بـ (حيث) وجعلها اسمًا لا ظرفًا لذا يقول أبو البقاء العكبري: ((حيث هنا مفعول به, والعامل محذوف, والتقدير: يعلم موضع رسالته, وليس ظرفًا, لأنَّه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا وكذا وليس المعنى عليه))[22]، وممن بين عدم الأخذ بالظاهر لفساد المعنى صاحب الفريد في إعراب القرآن المجيد قال: ((لا يجوز أن يكون ظرفًا لأعلم ـ أي حيث ـ لأنَّ الله تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان))[23], وقد أكد السمين الحلبي(ت756ه) هذا بما نقله عن أبي علي الفارسي(ت377ه) قال: ((قال أبو علي ... لا يجوز أن تكون (حيث) ظرفًا؛ لأنَّه يصير التقدير: الله أعلم في هذا الموضع, ولا يوصف الله تعالى بأنَّه أعلم في مواضع وأوقات, لأنَّ علمه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة, وإذا كان كذلك كان العامل في (حيث) فعلًا يدلُّ عليه (أعلم) و (حيث) لا يكون ظرفًا بل يكون اسمًا, وانتصابه على المفعول به على الاتساع, ومثل ذلك في انتصاب (حيث) على المفعول به اتساعًا قول الشماخ[24]:

وحلّاها عن ذي الأراكة عامرٌ أخو الخُضْر يرمي حيث تكوى النواحزُ

فـ (حيث) مفعول لأنَّه ليس يريد أنَّه يرمي شيئًا حيث تكون النواحز إنَّما يريد أنه يرمي ذلك الموضع))[25], أمَّا عدم إعمال (أعلم) بـ (حيث) تكشف عنه قرينة الصيغة وهي إحدى القرائن اللفظية، إذ إنَّ (أعلم) يمثل صيغة اسم التفضيل وهذه الصيغة لا توجد لها القدرة على نصب مفعول به[26], إذاً فقرينة الصيغة كانت إحدى القرائن الدّالة على وجود افتراض عنصر محذوف في النص القرآني متضافرة مع ما يتطلبه المعنى مثل هكذا تقدير, إلَّا أنَّ أبا حيان الأندلسي(ت745ه) قد رفض افتراض عامل محذوف وسبب رفضه هو إيمانه بعدم تصريف (حيث) قال: ((وما قاله من أنَّه مفعول به على السعة, أو مفعول به على غير السعة, تأباه قواعد النحو؛ لأنَّ النحاة نصّوا على أنَّ (حيث) من الظروف التي لا تتصرف, وشذَّ إضافة (لدى) إليها وجرَّها بالباء, ونصّوا على أنَّ الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلَّا متصرفًا, وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها))[27], ولكي يوفق أبو حيان بين عدم تصرف (حيث) وبين ما يترشح عنها من معنى, جعل (حيث) على الظرفية المجازية شريطة أن يتضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: (الله أنفذ علمًا حيث يجعل

رسالته) بمعنى: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته[28], والظاهر أنَّ ما ذهب إليه الشيخ أبو حيان مردود؛ لأنَّه: ((قد ترك ما قاله الجمهور وتتابعوا عليه وتأوّل شيئًا هو أعظم مما فرَّ منه الجمهور, وذلك انه يلزمه على ما قدَّر أنَّ عِلْمَ الله في نفسه يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة فيكون في مكان أبعد منه في مكان, ودعواه بتفاوت النسبة إلى الأمكنة فيكون في مكان أبعد منه في مكان, ودعواه مجاز الظرفية لا ينفعه))[29], أمَّا ما ذكره من أنَّ النحويين قد نصّوا على عدم تصرّفها، فإنَّه معارض أيضًا بأنَّهم نصّوا على تصرّفها والدليل على ذلك وجود الشواهد الفصيحة[30].

ومن شواهد الافتراض لسلامة المعنى أيضًا قوله تعالى:**{وإن يقاتلوكم يولّوكم الأدبار ثم لا ينصرون}{آل عمران: 111}.**

إنَّ المعنى كان من بين أهم الأصول التي اعتمد عليها النحويون في تحليلاتهم التي تبنى على افتراض عنصر أو تركيب عند إعراب بعض النصوص القرآنية، فقد كان عندهم يشكل ضابطًا رئيسًا ومعيارًا ثابتًا مما أدى إلى إعانتهم على تفسير كثير من النصوص والظواهر اللغوية في القرآن الكريم، وهذا ما نلمسه في هذه الآية المباركة، إذ تعرض طبيعة النص القرآني مخالفة تفسير الإعراب في الظاهر لقوة دلالة المعنى, قال ابن الأصبع المصري(ت 654ه)((وأمَّا الثاني وهو ما يوهم ظاهره أنَّه خارج قواعد العربية كقوله تعالى: {وإن يقاتلونكم يولّوكم الأدبار ثم لا ينصرون}{آل عمران:111}, وهذه خُولف فيها طريق الإعراب في الظاهر إلى تأويل يصحّح المعنى المراد, فإنَّ المراد والله أعلم ـ بشارة المسلمين ـ بخذلانهم عدوهم في الحال وأبدا في الاستقبال, ولو عطف الفعل على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة, لما أفاد سوى الإخبار بأنَّ العدو لا ينتصر في الحال وفي زمن المقاتلة, ووقت التولية, ولا يعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال, فقد قال النحاة إنَّ الوجه في هذا الموضع أن يقال: هو عطف الجملة, فإن التقدير:" ثم هم لا ينصرون"))[31], يتضح من ذلك أنَّ عدم تحقق قرينة الإعراب المتمثلة بجزم الفعل المضارع (ينصرون) لما يتطلبه ظاهر النص القرآني وذلك بوساطة قرينة الربط المتمثلة بحرف العطف (ثم) أي عطف الفعل (ينصرون) على ما قبله من الفعل المضارع المجزوم هو الاحتكام إلى قرينة المعنى وهي من القرائن المهمة لعلَّ أهميتها تتضح فيما قاله أبو يزيد المبرَّد(ت285ه) في شأنها: ((كل ما صحَّ به المعنى فهو جيد, وكل ما فسد به المعنى فمردود))[32]، وهذا ما دفع ابن الإصبع المصري إلى افتراض عنصر محذوف يشغل وظيفة المسند إليه (المبتدأ) وتكون الجملة الفعلية في محل رفع خبر له ذلك لتحقيق ما تهدف إليه الآية من معنى.

بناء على ما سبق، فإنَّ التركيب قد يجوز في المستوى النحوي الخالص, وعند انتقاله إلى المستوى الدلالي قد يعكس الحكم مراعاة للمعنى، وهذا ما يتمثل في العلائق الدلالية بين دلالات الألفاظ في التركيب الواحد، وهذه العلائق قد تكون متوافقة فينتج عنها تركيب صحيح، وقد تكون متعارضة فينتج عنها تركيب خاطئ

إذ إنَّ ارتباط الفعل مع الفعل الذي قبله عن طريق أداة العطف يعمل على تضعيف المعنى المنشود مما أدى إلى تقدير عنصر مفترض لتوجيه مسار المعنى، وهذا التوجيه هو السائد في كتب إعراب القرآن إذ يقول المنتجب الهمذاني (ت643ه) ((ثم قال منصرفًا ـ أي الله سبحانه

وتعالى ـ عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار مستأنفا:{ثم لا ينصرون} على معنى: أنَّ نفي النصر وعدٌ مطلق منه تعالى قاتلوا أو لم يقاتلوا, ولو حمل على العطف ليجري على شكل الأولى في الجزاء لكان نفي النصر مقيدًا بمقاتلتهم كتولية الأدبار, فاعرف الفرقان بينهما من جهة المعنى, وهو مع ذلك عطف جملة على جملة, كأنَّه قيل: أخبركم أنَّهم إن يقاتلونكم يجعلوا ظهورهم تليكم, وهو كناية عن الهزيمة, ثم أخبركم أنَّهم لا ينصرون))[33], نجد أنَّ التركيب المفترض يتمثل بالفعل (أخبر) وفاعله ومكملاته، إذ مثّل المبنى الظاهر (ينصرون) جزءًا من المفعول الثاني للفعل المفترض وجوده في النص القرآني, يبدو أنَّ افتراض تركيب فعلي أولى من افتراض مبتدأ محذوف على تقدير ابن الإصبع المصري(هم لا ينصرون) ذلك لردم الهوة الحاصلة في جنس المتعاطفين، إذ إنَّ افتراض وجود مبتدأ تكون الجملة المعطوفة مختلفة عن جنس الجملة المعطوف عليها إذ إنَّ الأولى فعلية؛ لأنَّ أدوات الشرط تدخل على الأفعال ذلك عند من يجعل تقسيم الجملة العربية ثنائي أي جملة اسمية وجملة فعلية وتكون الثانية اسمية.

أمَّا الفارق الثاني فتكون الأولى إنشائية والثانية خبرية, وذلك على خلاف العطف عند افتراض تركيب فعلي؛ وذلك لتقليل الفارق من الإنشاء والخبر مع تحقق المعنى المراد, وقد المح الصفار(ت341ه) على جواز عطفهما من قول سيبويه ((واعلم أنَّه لا يجوز: مَن عبد الله, وهذا زيد الرجلين الصالحين, رفعت أو نصبت, لأنَّك لا تثني إلَّا على من أثبته, وعلمته, ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم, فتجعلهما بمنزلة واحدة, وإنَّما الصفة علم في من قد علمته))[34], قال الصفار: ((لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النعت يصححها))[35] ،وجاء في الأشباه والنظائر أنه ((قد استعمل بديع الزمان عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته, وهو قوله: (ظفرنا بصيد وحياك الله أبا زيد) وما نعلم أحدًا أنكر ذلك عليه, وإذا كان التشاكل لا يراعى في أكثر المفردات كان أجدر ألا يراعى في الجمل))[36].

كما نجد أنَّ هناك وجهًا آخر ينصُّ على أنَّ سبب الافتراض لمقتضى الصناعة النحوية لا لغرض تحقق المعنى المطلوب فحسب ،ومفاده هو أنَّه ((لا يجوز الجزم ... عطفًا على جواب الشرط؛ لأنَّ جواب الشرط يقع عقيب المشروط, وثم التراخي؛ فلذلك لم تصلح في جواب الشرط, والمعطوف على الجواب كالجواب))[37] ،وهذا التوجيه كان مرفوضًا من قبل معربي القرآن الكريم معتمدين على القرينة السياقية يقول المنتجب الهمداني(ت643)((وينادي على ضعف هذا القول, قوله تعالى عزَّ وجلَّ {وإنْ تتولّوا يستبدل قومًا غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم} {سورة محمد: 38}))[38] ،ثم أخذ يوضح معنى "ثم" الذي اعتمد عليه أصحاب هذا الرأي: ((وإنَّما معنى التراخي في (ثم) هنا في المرتبة؛ لأنَّ الإخبار بتسليط الخذلان عليهم أعظم من الإخبار بتوليتهم))[39]، فبعد هذا نجد أنَّ المعنى كان سببًا من الأسباب التي دعت النحاة للافتراض ،ذلك أنَّ كثيرًا من النصوص القرآنية وغير القرآنية لا يمكن أن تعمل على ظاهرها, لأنَّ ذلك يؤدي إلى التناقض والابتعاد عن حقيقة المعنى المراد, فيقول عبد الفتاح الحموز في بيان أثر المعنى في وجود الافتراض: ((في التنزيل مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهرها؛ لأنَّ لو حمل عليه لفسد المعنى وعليه فلا بدَّ من الاغتراف من إنائه))[40].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: **{هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلٍ من الغمام...} {البقرة: 210}**.

قد أجمع علماء العربية على أنَّ الأصل في الكلام ذكر مكوناته وأنَّ الحذف فيها طارئ يجنح إليه المتكلم لغرض من أغراض شتى, فيكون خيارًا للمعرب عند تعذر بقاء السياق على ظاهره معنويًّا أو لفظيًّا[41] ،وأنَّ من أهم الأبواب النحوية التي كثُر تقديرهم فيها باب المضاف حيث وجد النحويون في ظاهرة حذف المضاف منفذًا مشرعًا لصرف الأدلة عن ظاهرها, حتى عدَّه ابن جني قياسيًا مطردًا في القرآن, وهو((أوسع وأفشى, وأعم وأوفى))[42]،من قرائن التعليق الكاشفة عن افتراض عنصر محذوف في هذا النص القرآني هما قرينة الإسناد المعنوية والقرينة العقلية؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى لا يوصف بالزوال مما يدلُّ ذلك على أنَّ الفعل "أتى" قد اسند إلى مضاف محذوف يشغل وظيفة الفاعلية، لذا يقول سعيد بن مسعدة الأخفش(ت215ه) في معانيه: ((وقوله: {إلَّا أن يأتيهم الله} يعني: أمره؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى لا يزول, كما تقول: قد خشينا أن يأتينا بنو أمية, وإنما تعني حكمهم))[43]، ومثل هكذا توجيه نجده في كتب التفسير قال ابن عطية(ت546ه): ((والمعنى يأتيهم حكم الله وأمره ونهيه وعقابه إياهم))[44].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: **{ والذين تبوؤوا الدار والإيمان} {الحشر: 9}.**

من التراكيب التي تستدعي الافتراض لصحة المعنى الآية المراد مناقشتها، إذ الآية مستقيمة نحويًّا ولا غبار عليها, وكل عناصرها موجودة، ففيها الفعل (تبوء) والفاعل واو الجماعة والمفعول به وأداة العطف والمعطوف ،ولكن مقتضيات المعنى المعجمي وطبائع الأمور لا تسمح هنا بعطف مفرد على مفرد, بل تحتم تقدير محذوف يستقيم به المعنى لا التركيب، لذا يلجأ النحويون إلى تقدير المعنى في تأويل بعض النصوص من أجل توجيه الإعراب, إذ لا يجوز أن يكون العامل في نصب الإيمان الفعل (تبوّؤوا) ؛لأنَّ التبوّؤ للمنزل لا للإيمان, ولو أعملنا (التبوّء) في الإيمان لفسد المعنى[45], ومن ذلك قول الشاعر[46]:

إذا ما الغانيات برزنَ يوماً فزجّجن الحواجب و العيونا

وقول الآخر[47]:

علفتها تبنًا وماء باردًا حتى شتَتْ همَّالة عيناها

الذي يكشف عن عدم صحة المعنى القرائن النحوية ومنها قرينة التبعية المتمثلة بالعطف وهو عدم تحقق هذه القرينة؛ لأنَّ تحققها يؤدي إلى فساد المعنى، فاضطر النحويون إلى تأويلها، فالقرينة عامل مساعد يعين على الوصول إلى المعنى وبها يعلم السامع أي الأشياء ينسجم معها, كما تُعلمه كيف يكون الارتباط محكمًا، فهي التي تصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لحمل عليه،فالقرائن مؤثرة في تحديد المعنى الذي يطلب في بعض الأحيان افتراضًا نحويًّا يعمل على انسجام معنى التركيب, فقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ الكلام ضربان, ضرب تكون دلالته الظاهرة موافقة لدلالته الباطنة من غير إبهام أو احتمال آخر في المعنى وهذا لا يحتاج إلى قرينة, والضرب الآخر الذي منه الآية المباركة التي يراد مناقشتها لا يتضح معناه ومقصوده إلا بالقرينة, ومن ثم صارت القرينة عنصرًا مهمًا لفهم الجملة فبها يمكن معرفة الحقيقة والمجاز, ومعرفة الذكر والحذف وخروج الكلام عن الظاهر[48]،وسوف تتضح تلك المعاني أثناء تحليل هذه الآية إن شاء الله.

إن كلًّا من القرينة العقلية: وهي التي تتضح من المنطق العقلية ـ و القرينة المعنوية: وهي التي يحكُم بدلالتها المعنى وصحته[49], إضافة إلى قرينة التبعية وهي التي يفهم بها ارتباط التابع

بالمتبوع وهي من كبرى القرائن المعنوية التي تتضافر مع بقية القرائن، فتعمل على كشف الافتراض الحاصل في الآية الذي يقوم بدوره في تصحيح مسار المعنى، فلما كان المعنى والعقل يأبيان أن يشترك كل من الدار والإيمان بعامل واحد وهو التبوّء نجد أبا الحسن علي الباقولي (ت543ه) يفترض تركيبًا فعليًا، أي: وقبلوا الإيمان, فأضمر الفعل، وأبو البركات ابن الانباري(ت577ه) يحمله على (تبوّء) في تقدير: تبوَّؤوا الدار ودار الإيمان[50]،وهو أيضًا ما صدره أبو البقاء العكبري (ت616ه) عن غيره مما تحمله الآية من تأويل، إذ يقول: (("والإيمان": قيل المعنى: واخلصوا الإيمان, وقيل: التقدير: ودار الإيمان. وقيل المعنى: تبوّؤوا الإيمان؛ أي جعلوه ملجأ لهم))[51], أمَّا المنتجب الهمذاني(ت643ه)، فقد ذكر مجموعة من التأويلات إلَّا أنَّه صدرها بافتراض تركيب فعلي لكي يعمل على سلامة المعنى وتحقق قرينة التبعية ــ العطف ــ قال: ((وقوله: {والإيمان} منصوب بفعل مضمر,... وقد جوَّز أن يكون محمولًا على ما دلَّ عليه {تبوؤوا}؛ لأنَّ معناه لزموا, كأنَّه قيل: لزموا الدار ولزموا الإيمان, فلم يفارقوهما, وقيل: في الكلام حذف مضاف تقديره: تبوؤوا الدار وحلوا موطن الإيمان))[52], تبين مما سبق أنَّ النحويين قد راعوا في هذا الآية المباركة المعنى والإعراب, فالإعراب في افتراض عامل النصب بعد الواو؛ لأنَّه لا يجوز وجود منصوب دون ناصب, والمعنى بأنَّهم اختاروا عاملًا ملائمًا له, حتى تصح الجملة من ناحية المعنى خاصة أنَّ الواو تفيد معنى التشريك, فمن غير المعقول إشراك الدار والإيمان بالفعل (تبوأ) ؛لأنَّ التبوء للدار لا للإيمان، هذا ما يترشح من ظاهر النص، فلهذا افترض النحويون فعلًا ملائمًا يصح من جهة الإعراب ومن جهة المعنى بالإضافة إلى التأويلات الأخرى، يتضح من هذا أنَّ تقدير المعنى لا يكون في الغالب عن نقص في عناصر الجملة بل يكون لنكتة معنوية, أي أنَّه ضروري لاستقامة المعنى لا اللفظ[53]، فالافتراض لصحة المعنى((هو تقدير عنصر محذوف يتم به المعنى ويستقيم ويفسر الغموض, وترفع به إشكالية المعنى))[54].

عند الوقوف على ما ذهبوا إليه من تأويلات نجدها تنقسم على قسمين، هما افتراض عنصر محذوف، أو القول بالتضمين من أجل استقامة المعنى، يبدو أنَّ التأويل الأول هو الأكثر دقَّة وهو مذهب الفراء، وأحمد بن فارس(ت295ه) وقيل هو مذهب الجمهور[55] والذي يكون العطف به من باب عطف الجمل؛((لأنَّ التضمين زيادة بتغيير الوضع والإضمار زيادة بغير تغيير))[56].

أمَّا ما يخص الترجيح بين افتراض التركيب الفعلي أي يكون المعنى: (واخلصوا الإيمان) أو تقدير مضاف ناب عنه المضاف إليه ويكون المعنى: (ودار الإيمان) يبدو أنَّ القول بتقدير مضاف محذوف أقرب من التأويل الآخر إلى قواعد التقدير وذلك:

1ــ ((وجوب تقليل مقدار المقدر ما أمكن))[57] من أجل تقليل مخالفة الأصل ؛لأنَّ الأصل في الكلام أن لا يكون هناك حذف وكلما كان المحذوف قليلًا كان الخروج عن الأصل قليلًا[58], وإذا قارنا بين التأويلين نجد أنَّ افتراض التركيب الفعلي متكون من عنصرين الفعل والفاعل، بينما التأويل الآخر مقتصر على عنصر واحد وهو المضاف.

2 ــ ((ينبغي أن يقدر من لفظ المذكور ما أمكن))[59] ،هذا ما نجده واضحًا وجليًّا في حالة افتراض مضاف محذوف

ومما أوّلوه لغرض انسجام المعنى مع التركيب هو: ((أن يتجوز في الإيمان فَيُجعلَ لاختلاطه بهم وثباتهم عليه كالمكان المحيط بهم, فكأنَّهم نزلوه, وعلى هذا فيكون جمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة))[60] إلَّا أنَّ هذا التأويل لا يخلو من الضعف, لما فيه من خلاف مشهور بين العلماء ،بالإضافة إلى ما ذُكِرَ هناك تأويلات أخرى تعمل على انسجام المعنى[61].

ومن ذلك أيضًا **قوله تعالى: {إن ربَّك هو اعلم من يظلُّ عن سبيله وهو أعلم بالمتقين} {الأنعام: 117}.**

إنَّ للمعنى الأثر الواضح على معربي القرآن الكريم، فهو أصل الإعراب ويؤثّر في افتراض بعض العناصر النحوية، فعندما يؤول الإعراب الظاهر المجرد من التقدير والتأويل إلى فساد المعنى يضطر النحوي إلى افتراض عنصر محذوف يعمل على تصحيح مسار المعنى وهذا ما وجده النحويون عند إضافة (أعلم) إلى ما بعدها (مَنْ) يقول صاحب مشكل إعراب القرآن:((ولا تحسن فيه الإضافة, لأنَّه كفر إذ أفعل لا يضاف إلَّا لما هو بعضه))[62]،ويقول جامع العلوم الباقولي: ((ولا يكون جرًّا بإضافة (أعلم) لأن يصير الله عزَّ وجلَّ بعض الضالين تعالى الله عن ذلك, فوجب أن يكون منصوبًا بفعل مضمر, أي يعلم من يضلُّ عن سبيله))[63]،فالإضافة في هذا الموضع تعني استحالة المعنى كما يقول أبو البركات: ((ولا يجوز أن يكون في موضع جرٍّ؛لأنَّه يستحيل المعنى ويصير التقدير, إنَّ ربَّك هو أعلم الضالين))[64].

أمَّا أبو البقاء العكبري فقد اعتمد في منعه الإضافة على قرينة صوتية وهي من القرائن اللفظية المهمة العاملة على توجيه النص نحويًّا إذ قال: ((ولا يجوز أن يكون (مَنْ) في موضع جرٍ بالإضافة على قراءة من فتح الياء, لئلا يصير التقدير: هو أعلم الضالين, فليزم أن يكون سبحانه ضالًا, تعالى عن ذلك, ومن قرأ بضم الياء ... يجوز أن يكون في موضع جر, أمَّا على معنى هو أعلم المضلّين؛ أي من يجد الضلال, وهو من أضللته؛ أي وجدته ضالًا, مثل أحمدته, وجدته محمودًا, أو بمعنى أنَّه يضل عن الهوى))[65] , لذا كان افتراض النحويين عاملًا يعمل النصب بـ (من) لغرض صحة المعنى وسلامته، وهذا الافتراض صحيح من جهة الصناعة والمعنى يقول أبو حيان ناقلًا قول أبي علي: ((قال أبو علي: في موضع نصب بفعل محذوف أي: يعلم من يضل ودلَّ على حذفه أعلم ومثله ما أنشده أبو زيد: واضرب منا السيوف القوانسا,أي: تضرب القوانس وهي إذ ذاك موصولة وصلتها "يضل"))[66] ،وممن ذكر هذا التوجيه مكي القيسي(ت437ه)[67], وأبو الحسن علي الباقولي(ت543ه)[68] , وأبو محمد بن عطية(ت546ه)[69], وأبو البقاء[70].

أمَّا ما ذهب إليه مكي القيسي من تصديره الرأي القائل بأنَّ (("مَنْ" رُفِعَ بالابتداء, وهو استفهام و"يضل عن سبيله" الخبر))[71] يبدو أنَّه يطمئن له إذ إنه صدَّره على بقية الآراء، إلَّا أنَّ ما ذهب إليه لا يخلو من الضعف من جهة الصناعة النحوية يقول أبو علي الفارسي: ((والاستفهام إنَّما تعلق عنه الأفعال, ونحو أفعل لا يعلق قبله كما لا يلغى))[72] ،وممن أكَّد هذا الضعف أبو حيان فقال: ((وهذا ضعيف لأنَّ التعليق فرعٌ عن جواز العمل, وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به فلا يعلق عنه))[73].

أمَّا ما ذهب إليه أبو الفتح ابن جني(ت392ه) أن تكون (مَنْ) في محل نصب على إسقاط الخافض معتمدًا بذلك على كبرى القرائن النحوية وهي قرينة السياق يقول: ((يؤكد ذلك ظهور الباء بعده معه في قوله: {وهو أعلم بالمهتدين} وقوله بعده: {إنَّ ربَّك هو أعلم بالمهتدين}))[74],

إلَّا أنَّ هذا التوجيه لا يخلو من الردِّ من جهة الصناعة النحوية إذ إنَّ البصريين قد منعوه[75] ،ولانتشار منعه بين النحويين عدَّه جمال الدين ابن مالك(ت672ه) من المسائل المجمع عليها يقول: ((واجمعوا على أنَّه لا ينصب المفعول به))[76] معتمدين بذلك على مبدأ القوة والضعف في العوامل النحوية، إذ هو أضعف من الفعل في العمل ،هذا ما صرَّح به سيبويه بقوله: ((ولم تقوَ هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة, ألا ترى أنَّك تؤنثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل, تقول: مررتُ برجلٍ حسن الوجه أبوه, كما تقول: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه, وهو مثل قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه, فإن جئت بـ (خير منك) أو (عشرين) رفعت؛ لأنَّها ملحقة بالأسماء لا تعمل عمل الفعل فلم تقوَ قوة المشبهة, كما لم تقوَ المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل))[77]، وما يؤكِّد ضعفه في العمل أيضًا قول ابن مالك: ((لأفعل التفضيل ... القصور عن الصفة المشبهة في اللفظ وفي العمل))[78]، لذا فإنَّه لا ينصب مفعولًا به؛ ذلك لضعف عمله وبعد مشابهته الفعل واسم الفاعل، وإن وجد بعد ما يوهم ذلك فأفعل دالٌّ على الفعل الناصب له كقوله تعالى: {هو أعلم من يضلُّ عن سبيله} أي أعلم من كلِّ واحد, يعلم من يضل, كما لا ينصب أفعل التفضيل شبه المفعول به, كالحسن الوجه دليل على أنَّ العمل في الصفة المشبهة أقوى منه فانتصاب (مَنْ) على أنَّه مفعول به لاسم التفضيل((هذا ليس بجيد ؛لأنَّ أفعل التفضيل لا يعمل النصب في المفعول به))[79], فما يظهر مما تقدَّم رجحان الرأي القائل بافتراض عنصر محذوف ،ذلك لصحة المعنى وسلامته من الاعتراضات بسبب ما تقتضيه الصنعة النحوية.

ومنه أيضًا قوله تعالى: {فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة ...}{الأحقاف: 28}.

لقد اختلف النحويون في إعراب هذه الآية وذكروا لها وجوهًا، فذهب فريق منهم إلى أنَّ الأصل في التركيب (اتخذوهم قربانًا) وأنَّ الضمير المحذوف هو المفعول الأول و (قربانًا) مفعول ثانٍ و(آلهة) بدل من (قربانًا) قال السمين الحلبي: ((وإليه نحا ــ أي إلى هذا الوجه ــ ابن عطية والحوفي وأبو البقاء))[80] ،هذا التوجيه قد رُعِيَ به ظاهر الصناعة النحوية إلَّا أنَّ هناك من منعه وذلك لفساد المعنى مما يشير إلى وجود افتراض يصحح مسار المعنى في النص القرآني ،هذا ما فَطِنَ إليه جار الله الزمخشري(ت538ه)؛ لأنَّه((حين يعرض للقرآن من الوجهة الإعرابية لا ينساق وراء صناعته النحوية فيتحيف جانب المعنى وإنَّما يجعل رائده المعنى حيثما كان هناك تقدير إعرابي فنراه يبين الأحكام النحوية وما وراءها من فروق معنوية، فهو يعالج النحو القرآني من الناحية التي تخدم تفسير القرآن وتنسق معانيه))[81] ، لذا نجده يقول في توجيه إعراب هذا النص((وأحد مفعولي اتخذ الراجع إلى الذين المحذوف والثاني: آلهة. قربانًا: حال ولا يصح أن يكون "قربانًا" مفعولًا ثانيًا وآلهة بدلًا منه لفساد المعنى))[82]، إلَّا أنَّه لم يبين فساد المعنى الذي بسببه قال بوجود افتراض متمثل بخلاف أصل التركيب وهو وجود الحال بين المفعول الأول والثاني إذ((لا شك أنَّ إتيان الحال بين المفعولين على خلاف الأصل))[83] ،الظاهر أنَّ سبب فساد المعنى هو((لو كان "قربانًا" مفعولًا ثانيًا ومعناه متقربًا به؛ لأنَّ السيد إذا وبَّخ عبده وقال: اتخذت فلانًا سيدًا دوني, فإنَّما معناه اللوم على نسبة السيادة إلى غيره, وليس هذا المقصد؛ فإنَّ الله تعالى يتقرب إليه ولا يتقرب به لغيره؛ فإنَّما وقع التوبيخ على نسبة الإلهية إلى غير الله تعالى, فكان حق الكلام أن يكون آلهة هو المفعول الثاني لا غير))[84] ،فسلامة المعنى كانت سببًا في ترجيح

السمين الحلبي لهذا التوجيه وعدَّه من أوجه الوجوه التي قيلت في إعراب هذا النص[85] , وما يعترض على هذا التوجيه من جانب الصناعة النحوية هو ((أنَّ الفعل المتعدي إلى المفعولين لا يتم إلَّا بذكرهما لفظًا))[86] يمكن ردَّه بأنَّ((الحال مشعرٌ بتمام الكلام))[87] .

أمَّا من ذهب إلى أنَّ في النص افتراضًا قائمًا على التقديم والتأخير فيكون: ((التقدير: الذين اتخذوا من دون الله آلهة قربانًا, فـ {قربانًا} مفعول ثانٍ قدم على المفعول الأول, أي: آلهة ذات قربان, أي ذات قُرْبة))[88]

قد يحتِّم علينا الفهم الصحيح لمثل هكذا فرض النظر إلى القرائن النحوية ولا شكَّ في قرينة الربط التي تكشف عن ركّة هذا الافتراض وأنَّه سهو محض من قبل المعرب؛ لأنَّ هذا((يؤدي إلى خلو الكلام من الراجع إلى الذين))[89] ،وبذلك يتضح لنا الفرق بين ظاهر الإعراب وما يتطلبه المعنى من افتراض.

خلاصة البحث

بعد دراسة الافتراض النحوي لسلامة المعنى المترشّح عن التركيب في كتب إعراب القرآن ومعانيه عن طريق عرض وتحليل النصوص القرآنية ذات الصلة يمكن أن أخلص إلى بيان ما وصل إليه البحث من نتائج مع إيجازها:

ـــ ربط أصحاب كتب إعراب القرآن ومعانيه بين الإعراب والمعنى, ومنهم من أكثر من ذلك لا سيما الفراء والزجاج ومكي القيسي.

ـــــ تبين من هذه الدراسة أنَّ بين الإعراب والمعنى علاقة وثيقة فلا إعراب للنصِّ القرآني إن لم يكن هناك فهم للمعنى قبل الإعراب, لأنَّه فرع من فهم المعنى لذا لا يمكن الفصل بين المعاني والإعراب فصلًا تامًا.

ـــــ إنَّ الالتزام بقواعد التأويل والتقدير ومنها تقليل كمية المقدر ما أمكن، وكونه من جنس المذكور يعمل على ترجيح افتراض دون آخر.

ـــــ نجد في بعض النصوص تعدد الافتراضات النحوية عند معربي القرآن ؛ذلك لتنوع ثقافتهم النحوية أو مذهبهم النحوي, إضافة إلى مذهبهم العقدي.

ـــــ إنَّ القرائن النحوية من العوامل المهمة التي تستدعي الافتراض النحوي وذلك بعدما تكشف عن عدم صحة المعنى المترشح من ظاهر النصِّ أو التركيب.

هوامش البحث

1) إعراب القرآن للنحاس:204/5, ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن, أبو البركات الأنباري: 2/ 508, التبيان في إعراب القرآن, أبو البقاء العكبري: 2/ 1283.
2) المصدر نفسه:204/5, ينظر: مشكل إعراب القرآن, مكي بن أبي طالب القيسي: 2/ 470, الفريد في إعراب القرآن المجيد, المنتجب الهمذاني: 6/ 381.
3) المصدر نفسه: 1/ 570, أمَّا العكبري فلا يفترض تقديما وتأخيرا بل ذهب إلى افتراض تركيب محذوف يتعلق به الجار والمجرور قال: ((فعلى هذا _ أي بمعنى يقطعه_في الكلام محذوف يتعلق به (إلى) أي فقطعهن بعد أن تميلهن إليك)) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 212.

4) ينظر: الكتاب, سيبويه: 1/ 356 – 361.
5) ينظر:منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: لطيفة إبراهيم النجار: 95.
6) شرح المفصل, ابن يعيش: 1/ 89 – 90.
7) نظرية العامل ودراسة التركيب, د. عبد الحميد مصطفى السيد: 56.
8) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 414.
9) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 511, البحر المحيط،لأبي حيان الأندلسي: 3/ 424, الدرُّ المصون, السمين الحلبي: 4/ 176.
10) معاني القرآن للزجاج: 2/ 137, إعراب القرآن للنحاس: 511/1, البحر المحيط: 3/ 424, الدرُّ المصون: 4/ 176.
11) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 282.
12) ينظر: الدرُّ المصون: 4/ 176, تفسير أبي السعود, أبو السعود محمد الحنفي: 2/ 265.
13) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها, د. تمام حسان: 122.
14) القرينة في اللغة العربية, د. كوليزار كاكل عزيز: 123.
15) ينظر:تفسير أبي السعود:1/ 829, الدرُّ المصون: 4/ 176, اللباب في علوم الكتاب, أبو حفص عمر بن علي الدمشقي: 7/ 157.
16) معاني القرآن للفراء: 1/ 298
17) المصدر نفسه: 2/ 137.
18) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 511.
19) تفسير الراغب الأصفهاني: 4/ 244 – 245.
20) أصول التفكير النحوي, د. علي أبو المكارم: 249.
21) ينظر: مغني اللبيب, ابن هشام الانصاري: 1/ 176.
22) التبيان في إعراب القرآن: 537, ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات, جامع العلوم الباقولي: 1/ 428.
23) الفريد في إعراب القرآن المجيد: 2/ 687.
24) ينظر: ديوانه الشماخ: 182, البحر الميط: 4/ 218.
25) الدرُّ المصون: 5/ 137, ينظر: الجامع لأحكام القرآن, أبو عبد الله القرطبي: 7/ 53.
26) المصدر نفسه: 5/ 137.
27) البحر المحيط: 4/ 218.
28) ينظر: البحر المحيط: 4/ 219.
29) الدرُّ المصون: 5/ 138.
30) ينظر: المصدر نفسه: 5/ 139.
31) بديع القرآن, ابن أبي الأصبع المصري: 1/ 132.
32) المقتضب, أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: 4/ 211.
33) الفريد في إعراب القرآن المجيد: 2/ 109.
34) الكتاب: 2/ 60.

35) مغني اللبيب: 2/ 630.
36) الأشباه والنظائر, جلال الدين السيوطي: 4/ 7.
37) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 285.
38) الفريد في إعراب القرآن المجيد: 2/ 109.
39) الفريد في إعراب القرآن المجيد: 2/ 109 – 110, ينظر: الكشاف, للزمخشري: 1/ 610, البحر المحيط: 3/ 33, الدرُّ المصون: 3/ 352.
40) التأويل النحوي في القرآن الكريم, عبد الفتاح الحموز: 1/ 23 – 24.
41) ينظر: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم, د. محمد بن عبد الله بن حمد السيف: 3/ 1317.
42) الخصائص, ابن جني: 2/ 284.
43) معاني القرآن للأخفش: 1/ 183, ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: 1/ 488.
44) المحرر الوجيز, ابن عطية الأندلسي: 1/ 283.
45) ينظر: البرهان في علوم القرآن, للزركشي: 3/ 124.
46) من شواهد الفراء في معاني القرآن: 3/ 123, 190, الخصائص: 2/ 432.
47) من شواهد المكودي " شرح المكودي على الألفية: 125.
48) ينظر: الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي: 59.
49) ينظر: المصدر نفسه: 61.
50) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: 2/ 1334،البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 428.
51) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1216.
52) الفريد في إعراب القرآن المجيد: 6/ 125.
53) ينظر: تقدير المعنى والإعراب في النحو العربي, ملاك أحمد توفيق صادق: 96.
54) المصدر نفسه: 97.
55) ينظر: همع الهوامع, جلال الدين السيوطي: 2/ 130.
56) الأشباه والنظائر: 1/ 79.
57) ظاهرة الحذف في الدرس النحوي, د. طاهر سليمان حمودة 140.
58) المصدر نفسه: 141.
59) المصدر نفسه: 140.
60) الدرُّ المصون: 10/ 285.
61) ينظر: الكشاف: 6/ 80, والدرُّ المصون: 10/ 285.
62) مشكل إعراب القرآن, ابن قتيبة: 1/ 286.
63) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: 1/ 327.
64) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 336, ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: 1/ 680 – 681.
65) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 534.

66) البحر المحيط: 4/ 213, ينظر: الحجة للقراء السبعة, أبو علي الفارسي: 3/ 244, 1/ 158.
67) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 266.
68) ينظر: كشف المشكلات: 1/ 428.
69) ينظر: المحرر الوجيز: 2/ 338.
70) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 534.
71) إعراب القرآن للنحاس:93/2,المحرر الوجيز:338/2,التبيان في إعراب القرآن: 1/ 534.
72) كتاب الشعر, أبو علي الفارسي: 1/ 545, ينظر: المحرر الوجيز: 2/ 338.
73) البحر المحيط: 4/ 213.
74) المحتسب, أبو الفتح عثمان بن جني: 1/ 229.
75) ينظر: المسائل البصريات, أبو علي الفارسي: 1/ 542, شرح المفصل: 6/ 107, شرح الكافية, رضي الدين الاستراباذي: 3/ 464, همع الهوامع،جلال الدين السيوطي: 3/ 94, توضيح المقاصد, ابن علي المرادي: 3/ 942.
76) الكافية الشافية, جمل الدين أبو عبد الله بن مالك: 2/ 1141.
77) الكتاب: 1/ 203 – 204.
78) شرح التسهيل, المرادي: 2/ 393.
79) البحر المحيط: 4/ 213.
80) الدرُّ المصون: 9/ 677.
81) منهج الزمخشري: 167.
82) الكشاف: 5/ 509.
83) تفسير الرازي: 28/ 30.
84) تحقيق الكشاف: 5/ 509, ينظر:الجامع لأحكام القرآن: 16/ 139.
85) ينظر: الدرُّ المصون: 9/ 677.
86) تفسير الرازي: 28/ 30
87) المصدر نفسه: 28/ 30.
88) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: 2/ 1239 – 1240.
89) تفسير الرازي: 28/ 30.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعاً ودراسة, د. محمد بن عبد الله بن حمد السيف, دار التدمرية ـ الرياض, 1429ه – 2008م.
- الأشباه والنظائر في النحو, جلال الدين السيوطي(ت: 911ه), وضع حواشيه: تحرير الشيخ, دار الكتب العلمية ـ بيروت, ط2, 1428هـ 2007م.

- أصول التفكير النحوي, د. علي أبو المكارم, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة, ط1, 2006م.
- إعراب القرآن, أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس(ت: 338ه), تحقيق: د. زهير غازي زاهد, عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية, ط2, 1405هـ ـ 1985م.
- بديع القرآن, ابن أبي الأصبع المصري(ت: 654ه), تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة, د. ت.
- البرهان في علوم القرآن, بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت:ه), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, مكتبة دار التراث ـ القاهرة, د.ت.
- البيان في غريب إعراب القرآن, أبو البركات بن الأنباري(ت: 577ه), تحقيق: د. طه عبد الحميد طه, مراجعة: مصطفى السقا, الهيأة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة, 1400هـ ـ 1980م.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم, د. عبد الفتاح أحمد الحموز, مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع ـ الرياض, ط1, 1404ه ـ 1984م.
- التبيان في إعراب القرآن, أبو البقاء عبد الله بن الحُسين العكبري(ت: 616ه), تحقيق: علي محمد البجاوي, عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم, أبو السعود محمد الحنفي (ت: 982ه), تحقيق: عبد القادر أحمد عطا, مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض, د. ت.
- تفسير البحر المحيط, محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي(ت: 745ه), دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود, والشيخ: علي محمد معوَّض, وشارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد, د. أحمد التجولي الجمل, قرَّضه: د. عبد الحيّ الفرماوي, دارا لكتب العلمية ـ بيروت, ط1, 1413هـ ـ 1993م.
- تفسير التحرير والتنوير, الشيخ محمد الطاهر بن عاشور, الدار التونسية للنشر ـ تونس, 1984م.
- تفسير الرازي, محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين(ت: 604ه), دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع ـ لبنان, ط1, 1401هـ ـ 1981م.
- تفسير الراغب الأصفهاني, المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة, تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني, كلية الآداب ـ جامعة طنطا,1420هـ ـ 1999م, ومن أوَّل سورة آل عمران حتى الآية (113) من سورة النساء, تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشّدي, دار الوطن ـ الرياض, ط1, 1424هـ ـ 2003م, ومن الآية (112) من سورة النساء حتَّى آخر سورة المائدة, تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار, كلية الدعوة وأصول الدين ـ جامعة أم القرى, ط1, 1422هـ ـ 2001م.

- تقدير المعنى والإعراب في النحو العربي, ملاك أحمد توفيق صادق, إشراف: د. جعفر عبابنة,(رسالة ماجستير), الجامعة الأردنية, كلية الدراسات العليا ـ تشرين الثاني/ 1995م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي, تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي ـ القاهرة, ط1, 1428ه.
- الجامع لأحكام القرآن, أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي, مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة, ط2, 1353هـ 1935م.
- الجملة العربية والمعنى, د. فاضل صالح السامرائي, دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت, ط1, 1421ه ـ 200م.
- الحجة للقرّاء السبعة, أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(ت: 377ه), تحقيق: بدر الدين قهوجي, بشير جويجاني, راجعه ودققه: عبد العزيز رباح, أحمد يوسف الدقاق, دار المأمون للتراث ـــ البلد, ط1, 1404هـ 1984م.
- الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني, تحقيق: محمد علي النجار, المكتبة العلمية, دار الكتب المصرية ـالقاهرة, د. ت.
- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون, أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت: 756ه), تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط, دار القلم ـ دمشق, د. ت.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني،حققه وشرحه:صلاح الدين الهادي،دار المعارف ،مصر ـــــ القاهرة،2009م.
- شرح التسهيل, المرادي(ت: ه) القسم النحوي, تحقيق ودراسة, محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد, مكتبة الإيمان ـ المنصورة, ط1, 1427هـ 2006م.
- شرح الرضيّ على الكافية, رضي الدين الاستراباذي(ت: 686ه), تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر, جامعة قار يونس, 1398هـ 1978م.
- شرح المفصل, موفقا لدين يعيش(ت: 643ه), دار الطباعة المنيرية, صحَّح وعلَّق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور, د. ت.
- شرح المكودي لألفية ابن مالك, أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي, تحقيق: عبد الحميد هنداوي, المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت, شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع, 1425ه ـ 2005م.
- ظاهرة الحذف في الدرس النحوي, د. طاهر سليمان حمودة, الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ـالإبراهيمية, رمل إسكندرية, د. ت.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعراب, معانٍ, قراءات), المنتجب الهمذاني(ت: 643ه), حقَّق نصوصه وخرَّجه وعلَّق عليه: محمد نظام الدين الفتيّح, مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ـالمملكة العربية السعودية, ط1, 1427هـ 2006م.

- القرينة في اللغة العربية, د. كوليزار كاكل عزيز, دار دجلة ـ المملكة العربية الهاشمية, ط1, 2009م.
- كتاب الشعر و شرح الأبيات المشكلة الإعراب, أبو علي الفارسي(ت: ه), تحقيق: د. محمود الطنحاني , مكتبة الخانجي ـ القاهرة, ط1, 1408هـ 1988م.
- كتاب سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت: 180ه), تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي ـ القاهرة, ط3, 1408ه ـ 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت: 538ه), تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, والشيخ علي محمد معوَّض, وشارك في تحقيقه: د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي, مكتبة العبيكان ـ الرياض, ط1, 1418هـ 1998م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات, جامع العلوم أبو الحسن علي الباقولي(ت: 543ه), حققه وعلَّق عليه وصنع فهارسه: د. محمد أحمد الدّالي, مطبعة الصبان ـدمشق, 1415هـ 1994م.
- اللّباب في علوم الكتاب, أبو حفص عمر بن علي الدمشقي(ت: 880ه), تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, والشيخ علي محمد معوَّض, وشارك في تحقيقه برسالة جامعية, د. محمد سعد رمضان ،د. محمد المتولي الدسوقي, دار الكتب العلمية ـبيروت, ط1, 1419هـ 1999م.
- اللّغة العربية معناها ومبناها, د. تمام حسّان, عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة ـ القاهرة, ط6, 1430هـ 2009م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, أبو الفتح عثمان بن جني, تحقيق: علي النجدي ناصف, د. عبد الحليم النجار, د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي, وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء كتب السنة ـ القاهرة, 1415هـ 1994م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت: 546ه), تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد, منشورات محمد علي بيضون, دار الكتب العلمية ـ بيروت, ط1, 1422هـ 2001م.
- المسائل البصريات, أبو عليا لفارسي(ت: 377ه), تحقيق ودراسة, د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد, ط1, 1405هـ 1985م.
- مشكل إعراب القرآن, مكي بن أبي طالب القيسي(ت: 437ه), تحقيق: ياسين محمد السواس, مطبوعات مجمع اللّغة العربية ـ دمشق, 1394ه ـ 1974م.
- معاني القرآن،أبو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الأوسط(ت215ه)،تحقيق:د.هدى محمود قراعة،الناشر:مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط1، 1411ه ـــ 1990م.
- معاني القرآن،أبو زكريا يحيا بن زياد الفراء(ت207ه)،عالم الكتب ،بيروت ،تحقيق:محمد علي النجار،وأحمد يوسف نجاتي،ط3 ،1403ه ـ 1983م.

- معاني القرآن وإعرابه, أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(ت: 313ه), شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي, عالم الكتب ـ بيروت, ط1, 1408هـ 1988م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ،جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761ه)،تحقيق وعلق عليه:د.مازن المبارك، محمد علي حمد الله،راجعه:سعيد الافغاني،مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، تهران،ط1، 1378 ه
- المقتضب, أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت: 285ه), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, ـالقاهرة, 1415هـ 1994م.
- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: لطيفة إبراهيم محمد النجار, إشراف: د. نهاد الموسى, (أطروحة دكتوراه) الجامعة الأردنية ـ كلية الدراسات العليا, 1995م.
- منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيانه وإعجازه،د.مصطفى الصاوي الجويني،مكتبة الدراسات الأدبية(9)،دار المعارف بمصر،ط2
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي(ت: 911ه), تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية ـ القاهرة. د. ت.